



محضر
اجتماع مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
دورة 15 شتبر 2023

انعقد مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في دورته الأولى برسم سنة 2023، بشكل حضوري وعبر تقنية الاتصال المرئي، يوم 15 شتنبر، برئاسة الأستاذ عبد اللطيف الميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، على الساعة العاشرة صباحاً، بمقر الوزارة.

وقد افتتح السيد الوزير أشغال هذه الدورة بالترحيب بجميع أعضاء المجلس والتأكيد على أهمية النقط المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع.

عقب ذلك، تقدمت السيدة مديرة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني بعرض نقط جدول أعمال هذه الدورة قصد المناقشة والمصادقة عليها، وهي كالتالي:

1. المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 28 دجنبر 2022؛
2. تقديم حصيلة عمل المركز برسم سنة 2022؛
3. المصادقة على المخطط الاستراتيجي للمركز للفترة الممتدة بين 2023 و2027؛
4. مختلفات.

1. المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 28 دجنبر 2022

بخصوص هذه النقطة، لم يبدي أعضاء مجلس إدارة المركز أي ملاحظات حول محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ 28 دجنبر 2022، وبذلك تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار رقم 2023/121

صادق أعضاء المجلس على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد
بتاريخ 28 دجنبر 2022

2. تقديم حصيلة عمل المركز برسم سنة 2022

قدمت السيدة المديرية عرضاً بشأن حصيلة منجزات المركز برسم سنة 2022، تمحور حول العناصر التالية:

- دعم تمويل البحث العلمي وتشجيع التميز؛
- تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار؛
- تعزيز التعاضد وعقلنة استعمال الكفاءات والبنى الوطنية للبحث؛
- تعزيز علاقات التعاون والشراكة على المستوى الدولي.

كما تطرقت السيدة المديرية خلال عرضها إلى حصيلة تنفيذ ميزانية المركز برسم السنة المحاسبية 2022، وهي كما يلي:

1. ميزانية الاستثمار: 53,78 مليون درهم؛
2. ميزانية التسيير: 198,24 مليون درهم.

□ تنفيذ ميزانية الاستثمار:

يشمل الاعتماد المفتوح برسم ميزانية الاستثمار، ما يلي:

إعانة الدولة برسم سنة 2022 (مليون درهم)	الرصيد بالخبزينة إلى غاية 2021-12-31 (مليون درهم)
15,78	38.01

ويبلغ الباقي أداؤه إلى غاية 31 دجنبر 2021 ما مجموعه 14.08 مليون درهم. أما الاعتماد المفتوح المتوقع دون الباقي أداؤه فيبلغ ما مجموعه 39.71 مليون درهم. وقد بلغت نسبة الالتزام العام %39.60. أما نسبة الأداء، فبلغت %56.32.

□ تنفيذ ميزانية التسيير:

يشمل الاعتماد المفتوح برسم ميزانية التسيير، ما يلي:

إعانة الدولة برسم سنة 2022 (مليون درهم)	الرصيد بالخزينة إلى غاية 31-12-2021 (مليون درهم)	موارد خاصة (مليون درهم)	الاعتمادات الخاصة لتمويل بعض البرامج المدبرة من طرف المركز (مليون درهم)
31	70,10	22.50	74,64

يبلغ الباقي أداؤه إلى غاية 31 دجنبر 2021 ما مجموعه 26,15 مليون درهم. أما الاعتماد المفتوح دون الباقي أداؤه فيبلغ ما مجموعه 172,09 مليون درهم. وقد بلغت نسبة الالتزام خارج برنامج اشغال البحث و تقديم الخدمات %75,30. أما بالنسبة للأداء فقد بلغت نسبته خارج برنامج اشغال البحث وتقديم الخدمات %75,34. في ختام العرض المقدم حول حصيلة عمل المركز برسم سنة 2022، تفضل السيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة بإغناء النقاش بمجموعة من التدخلات التي همت النقاط التالية:

1. انخفاض نسبة الالتزام في ميزانية المركز برسم سنة 2022.

استهل السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار تدخله بملاحظة حول أسباب انخفاض نسب الالتزام والأداء في ميزانية المركز برسم سنة 2022.

وقد علقت السيدة المديرية هذه النسبة فيما يخص ميزانية الاستثمار بالتأخر المسجل في حصول المركز على ترخيص السلطات الإدارية المختصة للشروع في بناء مقر سلطة الإيداع الدولية، وكذا تأخير الإعلان طلب عروض اقتناء المعدات التقنية حتى يتمشى مع المخطط المديرية للنظام المعلوماتي للمركز. أما بالنسبة لميزانية التسيير، فأرجعت السيدة المديرية هذا الانخفاض إلى طبيعة تدبير بعض البرامج، مثل برنامج دعم التظاهرات العلمية وبرامج التعاون، التي تتطلب اعتماد تشطير الأداء.

2. ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية وتطوره مقارنة مع السنوات الماضية.

في هذا الإطار، أشار السيد الوزير أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في صدد بلورة خطة عمل غايتها تحفيز الأساتذة الباحثين على الإنتاج العلمي، وبالتالي التأثير الإيجابي على مركز المغرب في هذه التصنيفات الدولية.

أما السيدة مديرة المركز، فقد استحضرت الفترة الممتدة بين 2018-2022 وما شهدته من انخراط للمركز في إنجاز العديد من المشاريع الرامية إلى تحسين الإشعاع الدولي للإنتاج العلمي الوطني. ولعل ذلك ما ساهم في تحقيق تفوق وتميز العديد من الباحثين من خلال إنتاجاتهم العلمية، لاسيما بعد الجهود المبذولة فيما يخص حل إشكالات انتساب المنشورات الجامعية في المجالات العلمية الدولية المفهومة.

بالنظر لأهمية ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية، فقد كانت هذه النقطة موضوع عدة مداخلات مقدمة من طرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة، يمكن حصرها فيما يلي:

- يعتبر عالم الاعمال والمقاولات طرفا مهما في مسألة التصنيفات، وبالتالي يجب التفكير في كفاءات تشجيع المقاولات على المشاركة في تمويل البحث العلمي؛